قد حدث عبر نطاق واسع من الفروع الأكاديمية ـ وغالباً في أكثر القطاعات "تقدّمية" للفكر التأمّلي ـ هو قلب جذري لوجهة النظر البديهية التي تعتبر اللغة مسؤولةً بشكل طبيعي وملائم عن معايير الأمانة الناطقة باسم الحقيقة، والتي تعتبر الإبداع ـ أو الأنماط المختلفة للتعبير غير الملزمة بقول الحقيقة ـ مفهوماً فقط ضمن إطار علاقته (بالرغم من كونها علاقة مركّبة ومعقّدة) بتلك المعايير الناظمة نفسها. يقدم توني بينيت مرّةً ثانيةً هامشاً مفيداً حول تأثير فكر كهذا عندما يطبّق على فروع ذات موضوعات متشعّبة (خاصّةً التاريخانية) وقعت تحت تأثير أفكار مابعد بنيوية. "آخذين بعين الإعتبار الصّعوبات المترافقة مع المفاهيم الأدبية للأدب،" يكتب بينيت:

يمكن جني القليل من إعطاء هذه المفاهيم فلكاً واسعاً من التوظيف بحيث تسقط كلّ الوثائق ضمن نطاق بوصلتها. إنّ إخضاع الماضي لقوانين النصّية بهذا الشكل بحيث يصبح بكلّيته نهباً لمبدأ اللاّحسم لايخدم أي غرض يُذكر. إنّ إبقاء الماضي مفتوحاً بنفس القدر الذي نبقي فيه الإحتمالات في الحاضر مفتوحة ومتحرّكة يخدم كلّ سياسة من حيث المبدأ، لكنه لايخدم أي منها من حيث التطبيق. لأنّ هذه الأخيرة تستلزم، على الأقلّ مؤقّتاً، أن يكون الماضي ثابتاً، وأن يكون ما يُقال عنه ـ أو مايطفو على السطح هناك ويكون مؤتلفاً مع "الحقيقة" ـ خاضعاً لقيود محدّدة، مضمونية وتكتيكية، إذا كان على هذه الحقائق، أو ما يناقضها، أن تعني شيئاً ما. هذه ليست مسألة إقفال الماضي ولكن الإعتراف بأنّ حركيته لايمكن أن تكون بلا حدود إذا كان يتوجّب على الحقائق التي تُنتج هناك أن تُثبتَ بأنّها قابلة للفعل.

بكلمات أخرى، ثمّة مسار يصل مباشرةً بين التأجيل النصّي (أو البراغماتي الجديد) للإدعاءات التاريخية المحدّدة الناطقة باسم الحقيقة وبين الإذعان الأخلاقي والسياسي الكسول الذي يساوي بين الحقيقة وبين بعض الحالات القائمة من إجماع الرأي المكتسب. إذن، وبناءً على وجهة النظر هذه، لا يمكن أن توجد ضمانة إطلاقاً ـ أيّ سبب أو مبرر مفهوم ـ لأيّ